

في الجامعة المصرية

طه حسين

جريدة المصري

١٣ مارس ١٩٣٧

الجامعة لم تُسَلِّم ولن تُسَلِّم للأزهر، ومسألة اختلاط الجنسين مسألة سخيفة. أين كانت هذه «الغيرة» في العهود الماضية؟!

قُوبِلَت الأحاديث التي نشرناها في «المصري» من أيام عن مسألتَي التعليم الديني واختلاط الجنسين في الجامعة المصرية لحضرات أصحاب السعادة والعزة: لطفى السيد باشا، والدكتور طه حسين بك، والدكتور عبد الحميد العبادي؛ باهتمام شديد في جميع الأوساط، ولا سيما الأزهرية منها.

وقد نشرنا أمس الأول ردًّا موجزًا على هذه الأحاديث لصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين.

وننشر اليوم فيما يلي ردَّ حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك على رد فضيلة الشيخ اللبان، بل يُعْتَبَر رد الدكتور ردًّا على جميع الذين ينادون بضرورة التوسع في إدخال التعليم الديني، وفصل الطلبة عن الطالبات في الجامعة المصرية.

قال الدكتور طه بك جوابًا عن سؤال منّا إليه:

أول ما ألاحظه — وما أتمنى أن يلاحظه غيري — من الذين لهم في قيادة الرأي حظٌ صغير أو كبير؛ أننا في وقت دقيق أقل ما يجب فيه على كل مصري أن يصطنع الذوق من جهة، وأن يلائم بين أفعاله وأقواله وما تفرضه الوطنية الصادقة من جهة أخرى.

فنحن في وقت نريد أن نثبت فيه استقلالنا السياسي وحياتنا الدستورية الداخلية، وكل عمل أو قول من شأنه أن ينشئ للحكومة مصاعب في سبيل هذين الغرضين، مهما تكن هذه المصاعب، يخالف الذوق ويخالف ما تقتضيه الوطنية في وقت واحد.

وما أكثر ما رغبت مصري في الإصلاح، وتحرقت شوقاً إليه، وتألّمت لطول انتظاره! فأني مشقة وأي جهد تشقى بهما مصر إن انتظرت شهرًا أو شهرين حتى تفرغ الحكومة من المسائل العاجلة التي ينبغي أن تقف عليها جهودها وتفكيرها وعنايتها، ثم نطالبها بعد ذلك بما نشاء أو بما نحب من أنواع الإصلاح؟!!

أليس مما يؤلم ويسوء أن تكون الحكومة منصرفة أو يجب عليها أن تنصرف انصرافاً تامّاً إلى مؤتمر الامتيازات، وإلى دخول مصر عصابة الأمم، ونأتي نحن فنخلق لها المشكلات ونثير في

وجهها المصاعب، ونعرضها للاشتغال بأشياء تستطيع أن تشتغل بها بعد أن تفرغ من مسائل السياسة الخارجية.

لذلك أعود فأؤكد لك أنني آسف أشد الأسف؛ لأن كثيرين من الذين يثيرون المشكلات الاجتماعية وغير الاجتماعية الآن يخالفون الذوق مخالفة مؤلمة، ويخالفون الواجب الوطني مخالفة أشد إيلاماً. وما أريد إلا أن يبرأ المصريون من أهوائهم وشهواتهم — ولو إلى حين — حتى يثموا ما بينهم وبين الأجنبي من حساب، ثم لهم بعد ذلك أن يستأنفوا الاستسلام للأهواء والشهوات كما يحبون وكما تدفعهم أمزجتهم وتقديرهم لما يجب لهم وما يجب عليهم.

والآن، أقول لك في صراحة لا تحتمل لبساً ولا تثير شكاً، ولا تحتاج إلى تأويل إن هذه المسألة التي أثيرت أخيراً، والتي تتصل باختلاط الجنسيتين في الجامعة مسألة سخيفة لا أكثر ولا أقل. ومن الإثم في حق الذوق وفي حق الوطن أن يُشاع الفساد في الجو المصري لمسألة سخيفة كهذه. فقد قلت — وما زلت أقول — إنني لا أعرف في كتاب الله عز وجل ولا في سنة رسول الله ﷺ نصاً يُحرّم على الفتيات والفتيان أن يجتمعوا في حلقة من حلقات الدرس حول أستاذ يعلمهم العلم، والأدب، والفن.

وإذن؛ فالجامعة لم تُحدث حدثاً ولم تخرج على نص من نصوص الدين، وما ينبغي لأحد أن يعرض لها في ذلك إلا أن يكون محباً

لإثارة الخلاف، حريصاً على إفساد الجو، مبتغياً ما يكره الله
للصالحين من عباده أن يبتغوه.

وقد كان الفتيات والفتيان يجتمعون في دروسهم الجامعية في عهد
الحكومات الماضية، فلم تثر المشكلات ولم تضطرب البيئات التي
تضطرب الآن، ولم يتقدم أحد إلى الحكومة في التفريق بين
الفتيات والفتيان في دور العلم العالية. فهل كان المطالبون بهذا
نائمين في العهد الماضي ثم استيقظوا في هذه الأيام؟!

والذي يؤلم أن صديقي وزميلي الدكتور منصور فهمي بك كان
عميداً لكلية الآداب ثلاثة أعوام في ظل وزارات مختلفة ووزراء
مختلفين، منهم «وزير التقاليد»، فلم يفرق بين الفتيات والفتيان
في دروس العلم، ولم يتقدم برأي في ذلك إلى السلطات الجامعية
أو الحكومية، فما باله الآن يطالب بهذا بعد أن ترك الجامعة وألقى
عن نفسه هذه التبعات الجامعية؟! وهل أستطيع أن أفهم معنى
لقبول الشيء حين كان يستطيع أن يرفضه، ثم لرفض الشيء بعد
أن نفض يديه منه وأُلقيت عنه تبعاته؟!

وكذلك أصدقاءنا الأزهريون كانوا يستطيعون أن يطلبوا إلى
صديقي باشا، وعبد الفتاح يحيى باشا، وتوفيق نسيم باشا، وعلي
ماهر باشا التفريق بين الفتيات والفتيان في الجامعة؛ فما بالهم لم
يفعلوا؟! وما بالهم انتظروا حتى يأتي هذا الظرف الدقيق، ثم

أخذوا يطالبون بما لا سبيل إلى تحقيقه؟! وأقول: لا سبيل إلى تحقيقه، وأنا أريد ما أقول وأفهمه حق الفهم.

فالدستور لا يبيح للحكومة أن تحرم التعليم العالي على الفتيات بحال من الأحوال، والظروف المالية لا تبيح للحكومة أن تنشئ جامعة خاصة للفتيات، ولو أرادت الحكومة ذلك لقلنا لها في صراحة وفي إخلاص ونصح للدين والدنيا معاً: إن هذا إضاعة للمال والجهد في غير وجههما، والجامعيون لن يقبلوا أن يدخل أحد في شئونهم على هذا النحو مهما يكن أمره.

وإذن؛ ففيم الضجيج والعجيج؟! وفيم إثارة اللغط فيما لا حاجة إلى اللغط فيه؟!

أحب أن يفهم أصدقاؤنا الأزهريون أن الجامعيين لم يسلموا ولن يسلموا لهم، ولا لأي هيئة أخرى باحتكار حماية الدين والقيام دونه؛ فليس في الإسلام ما يجعل حماية الدين إلى بعض المسلمين دون بعض.

والجامعيون يرون أن كل مسلم مكلف أن يحمي الدين كما يستطيع، وهم يرون أنهم يفهمون الدين كما يفهمه الأزهريون، ويعلمون من أمره مثل ما يعلم الأزهريون، ويعرفون ما يجب عليهم للدين، وينهضون بواجبهم في ذلك، ولا يعترفون لأحد

بسلطان عليهم في ذلك إلا الله الذي يملك وحده محاسبة الضمائر ومراقبة القلوب.

فالجامعيون إذن لا يتلقون أمرًا من معهد آخر مهما يكن، ولا يريدون أن يتلقوا درسًا في الدين من هيئة أخرى مهما تكن، وهم لا يلقون على الأزهر درسًا في أي شأن من شئونه، وهم لا يتقدمون إلى الحكومة باعتراض ما يتصل بشئون الأزهر. فليتركهم الأزهر كما يتركونه، وليعن الأزهر بإصلاح أمره كما يُعنى الجامعيون بإصلاح أمرهم، وليحترم الأزهر استقلال الجامعة كما تحترم الجامعة استقلال الأزهر، وليعلم أصدقائنا الأزهريون أن لا نفع بحال من الأحوال من إثارة هذه المشكلات الآن، وإتاعاب الحكومة والأمة بما لا ينبغي أن يتعبهما به أحد.

يريد الأزهر أن يُعلم الدين في كليات الجامعة، وقد قلْتُ في الحديث الماضي: أَحِبُّ إلينا بهذا! ولكن يجب أن يُفهم تعليم الدين في الكليات على وجهه؛ فليست الكليات مدارس ابتدائية ولا ثانوية، وإنما طلاب الكليات راشدون يستطيعون أن يتعلموا الدين إن أرادوا، وقد عرفوا منه ما يجب على المسلم أن يعرفه في المدارس الابتدائية والثانوية.

ولسنا نرى بأسًا من أن يزدوا علمهم بالدين، بل نحن نُحِبُّ ذلك ونُرغِبُ الطلبة فيه ونُعِينُهُم عليه إن استعانونا؛ فليُلَقِ الأزهر محاضرات عامة في الدين، فسنرسل إليه طلابنا ليستمعوا لهذه

المحاضرات، وليرسل الأزهر إن أراد من علمائه ووعاظه مَنْ يَعِظ الطلاب في دينهم ويُبصِّرهم بما يجهلون من أموره، فسيصير لهم من ذلك ما يريدون. ولكن يجب ألا يخدع الأزهر نفسه، وألا يطلب تعيين أساتذة في الكليات ومنحهم مرتبات ليعلموا الشبان دينهم؛ فإن هؤلاء الشبان — كما قلتُ — قد بلغوا رشدهم وأصبحوا قادرين على أن يتعلموا بأنفسهم، وعلم الدين منهم قريب يُلقى في الأزهر ويُلقى في المساجد، ولن يصددهم أحد عن الأزهر ولا عن المساجد.

وبعد، فإذا طلب الأزهر أن يُعَلِّم الدين في الكليات، وطلبت البطريركية الأرثوذكسية أن يُعَلِّم الدين في الكليات، وطلبت البطريركية الكاثوليكية أن يُعَلِّم الدين في الكليات، وطلب البروتستانتيون أن يُعَلِّم الدين في الكليات، ثم طلب الإسرائيليون أن يُعَلِّم الدين في الكليات؛ ماذا تكون النتيجة؟!

أويظن أصدقاؤنا الأزهريون أن الجامعة قد أُنشئت لهذا، أم هم يعلمون أن الجامعة قد أُنشئت لتخصص الطلاب في ألوان من العلم، وليس بين طلابها قاصر ولا عاجز عن تثقيف نفسه في الدين؟!

الحق أقول لإخواننا الأزهريين إنهم يشطون ويطغون على إخوانهم ويكلفون الدولة من أمرها عسرًا، ومع ذلك فإن الأزهر نفسه في حاجة شديدة إلى الإصلاح، وفيه مسائل معقدة أشد

التعقيد تحتاج إلى الحل. والشعب المصري ينتظر من رجال الدين أن يعظوه ويبصّروه. ألا يظن الأزهر الشريف أن بين يديه من الأعمال، وأمامه من المشكلات ما يستنفد جهده؟! أليس من الخير أن يبدأ بنفسه، فينهض بواجباته الأولى، وأن يشتغل بما يعنيه قبل أن يشتغل بما لا يعنيه؟!

إن بين الأزهر والجامعة علاقات قوامها المودة والتعاون على تحصيل العلم؛ فالخير في أن يستبقي الأزهر هذه العلاقات، وأن يعمل على تقويتها. فقد يُخَيَّلُ إلينا أن الأزهر سيحتاج وقتاً طويلاً جداً إلى الجامعة لِتُعِينَهُ على تنفيذ نظامه الجديد، وعلى إدخال طائفة من العلوم الحديثة في كلياته.

فليكن الأزهر عند حسن الظن به، وليفرغ لإصلاح نفسه، وليهيئ للجامعة ما تحب من فرصة معونته والنصح له؛ فذلك خير له وخير للجامعة وخير للمصريين والشرقيين جميعاً.

وبَعْدُ، فأنا مؤمن بأن الأزهر حريصٌ أشد الحرص على أن يثير في هذه الأيام خصومة لا يكون وراءها إلا الشر، وإذا أُثِيرَتْ فلن يصلى ناراها الجامعيون وَحَدَهُمْ، بل سَيَصْلَاهَا معهم قومٌ آخرون!